



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة السادسة والثمانون بعد المائة

روما، 7-9 يونيو/حزيران 2021

التقرير السنوي للمفتش العام

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيدة **Anita Hirsch**

المفتشة العامة بالإتابة

برنامج الأغذية العالمي

بريد إلكتروني: anita.hirsch@wfp.org

موجز تنفيذي

- ◀ تُعرض وثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام" على المجلس التنفيذي للنظر فيها.
- ◀ ويرد الموجز التنفيذي لوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام" في الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى لجنة المالية لاستعراضها.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تستعرض الوثيقة المعنونة "التقرير السنوي للمفتش العام" وأن تقرها لتقديمها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

مشروع المشورة

- ◀ وفقا للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، تشير لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على مشروع القرار على النحو الوارد في الوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام".

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 21-25 يونيو/حزيران 2021

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2021/6-D/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 12 مايو/أيار 2021
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للمفتش العام

الموجز التنفيذي

يقدم مكتب المفتش العام في برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2020.

ويعطي التقرير تقييم مكتب المفتش العام، بناء على نطاق العمل المضطلع به، وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج في عام 2020. كما يقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي نفذها مكتب المفتش العام خلال السنة، بما يشمل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2021/6-D/1) ويلاحظ أنه بناء على أعمال الرقابة القائمة على المخاطر التي تم تنفيذها وجرى الإبلاغ عنها في عام 2020، لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة في البرنامج أوجه ضعف جوهرية من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة.

ويشجع المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

* هذا مشروع قرار. وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة Anita Hirsch

القائمة بأعمال المفتشة العامة

بريد إلكتروني: anita.hirsch@wfp.org

بيان الضمان

يستند هذا الرأي إلى أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش العام (المراجعات الداخلية، واستعراضات المتابعة، والخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، والتفتيشات) في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020. وقد أجريت جميع أعمال الضمان وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين وميثاق مكتب المفتش العام.

ولتكوين هذا الرأي، جرت الاستعانة بمصادر أخرى للأدلة، حسب الاقتضاء: الأعمال التي أجراها المراجع الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2020؛ وحالة تنفيذ تدابير المراجعة الداخلية المتفق عليها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020؛ وأي مسائل منهجية لوحظت في التحقيقات التي أنجزت في عام 2020. ويعتمد مكتب المفتش العام جزئيا على الإدارة لإبلاغه بجوانب الإخفاق الهامة المعروفة في نظم المراقبة الداخلية، وأنشطة التدليس، وأوجه الضعف المعروفة التي تسمح بارتكاب أنشطة تدليس أو بوقوع خسائر جسيمة أو يمكن أن تعرقل إلى حد كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتستند أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش العام إلى المخاطر، وهي توفر في رأينا أساسا معقولا لدعم رأينا بشأن الضمان في حدود القيود المتأصلة في عملية الضمان.

خطة العمل القائمة على المخاطر: لا تتضمن خطة العمل السنوية مهامها لكل أسلوب من أساليب العمل أو لكل كيان أو وحدة تنظيمية في البرنامج. وبدلا من ذلك تم اختيار خدمات الضمان بالاستناد إلى تحليل المخاطر الجوهرية التي تمس أهداف البرنامج. وخطة العمل ليست مصممة لتقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج العالمي الشامل أو في جميع عمليات البرنامج التي تدعم أهدافه الاستراتيجية والمالية والتشغيلية وتلك الخاصة بالامتثال.

القيود المتأصلة: يمكن أن تقع أخطاء أو مخالفات ولا تُكتشف بسبب قيود متأصلة في أية عملية من عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة. وكان يمكن اكتشاف مسائل أخرى ربما كانت ستؤثر على الآراء لو أجريت أعمال مراجعة إضافية. وتخضع أية إسقاطات لتقييم تلك العمليات على الفترات المقبلة لخطر جعل تلك العمليات غير ملائمة بسبب التغيرات في الظروف أو تجاوزات الإدارة أو تدهور درجة الامتثال للسياسات والإجراءات. وكما جاء لاحقا في هذا التقرير، أدت قيود السفر وإجراءات الإغلاق في إيطاليا وبلدان أخرى بسبب جائحة كوفيد-19 إلى تغطية محدودة للعمليات الميدانية، وأجري معظم العمل الخاص بهذا الرأي عن بُعد.

يوفر رأي الضمان السنوي الصادر عن مكتب المفتش العام ضمانا بأنه بناء على أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي تم إجراؤها في عام 2020، لم يتم تحديد أي نقاط ضعف جوهرية، في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة المعمول بها في جميع أنحاء البرنامج، من شأنها أن تضر بشكل خطير بالإنجاز العام لأهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية.

غير أن رأي الضمان هذا يحدد ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة التي تتطلب الاهتمام والتحسين. وتتضمن الفقرات من 27 إلى 44 مناقشة لتفاصيل المشاكل الرئيسية التي تم تحديدها خلال عام 2020. ولا ترقى الممارسات التي تتطلب التحسين إلى مستوى الأهمية المؤسسية الذي يضر بشدة بإنجاز البرنامج لأهدافه العامة.

وفي ضوء تغيير المفتشة العامة أثناء صياغة رأي الضمان ووضع اللمسات النهائية عليه، وافقت كل من المفتشة العامة المنتهية ولايتها، التي كانت تشغل المنصب طوال عام 2020 بأكمله وحتى نهاية فبراير/شباط 2021، والقائمة بأعمال المفتشة العامة، التي كانت مسؤولة عن صياغة الرأي وعرضه عبر مختلف مراحل المصادقة عليه ووضع اللمسات النهائية عليه، على هذا الرأي.

Anita Hirsch

القائمة بأعمال المفتشة العامة

أبريل/نيسان 2021

لمحة عامة عن مكتب المفتش العام

الولاية والعمليات

- 1- يعمل مكتب المفتش العام بموجب ميثاق تم تنقيحه واعتماده من قبل المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
- 2- وتتمثل مهمة مكتب المفتش العام في تزويد أصحاب المصلحة في البرنامج بضمان بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج بهدف اكتشاف وردع التدليس والهدر وسوء الاستخدام من خلال إجراء أنشطة رقابة مستقلة وموضوعية ؛ وإجراء تفتيشات وتحقيقات في مزاعم المخالفات وسوء السلوك؛ وتيسير اعتماد وتنفيذ أفضل ممارسات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والقطاع الخاص فيما يتعلق بالضمان والرقابة.
- 3- ويتألف مكتب المفتش العام من وحدتين: مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.
- 4- ومكتب المفتش العام مسؤول عن تزويد المدير التنفيذي برأي ضمان سنوي بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في تحقيق أهداف البرنامج، وتقرير سنوي عن أنشطة مكتب المفتش العام، بما في ذلك موجز لنتائج الرقابة الهامة الناتجة عن أعمال الضمان التي يقوم بها مكتب المفتش العام، وحالة تنفيذ التوصيات، وتأكيد الاستقلالية التنظيمية لأنشطة مكتب المفتش العام.
- 5- ويقدم مكتب المفتش العام جميع تقاريره إلى المدير التنفيذي. وتنص سياسة الكشف عن المعلومات التي اعتمدها المجلس التنفيذي الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش في موقع شبكي عام، إلا في بعض الحالات الاستثنائية. أما التقارير التي لا يتم الكشف عنها للعموم فهي توزع وفقاً لسياسات وافق عليها المجلس التنفيذي.

بيان الاستقلال

- 6- في بيانه هذا، يؤكد مكتب المفتش العام للمجلس التنفيذي استقلاله التنظيمي. ولم يطرأ أي تدخل من الإدارة في تخطيط الأعمال أو الإبلاغ، ولم تؤثر قيود الموارد أو أية مسائل أخرى على استقلال أنشطة الرقابة وعلى رأي الضمان.

الأنشطة في عام 2020

- 7- يرد أدناه ملخص للخدمات التي قدمها مكتب المفتش العام في عام 2020 وفي السنوات السابقة. ويغطي نطاق المراجعة المستخدم في وضع خطة عمل الضمان السنوية جميع نظم البرنامج وأساليب عمله وعملياته وأنشطته؛ على أن رأي الضمان يقتصر على العمل الذي قام به مكتب المفتش العام في عام 2020.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام، 2018-2020*						
السنة	المراجعات الداخلية		الاستعراضات الاستباقية للنزاهة	التحقيقات		التفتيشات**
	تقارير المراجعة الصادرة	الخدمات الاستشارية***	التقارير المنجزة	القضايا المسجلة	القضايا المنجزة	التقارير الصادرة
2017	18	5	4	55	40	0
2018	20	2	5	100	53	3
2019	22	3	1	174	80	0
2020	13	16	2	300	92	1

* في حين أنجزت جميع أعمال المراجعة الداخلية في عام 2020، فإن التقارير عن المهام التي بدأت في نهاية العام يمكن أن تصدر في عام 2021.

** تُدرج تقارير التفتيش في السنة التي أنجزت فيها ونُظر فيها لأغراض رأي الضمان السنوي وليس في سنة صدورها. وصدر في عام 2020 تقرير تفتيش واحد تم الانتهاء منه في عام 2019 ولم ينظر فيه لأغراض رأي الضمان السنوي لعام 2020.

*** ترد التفاصيل في الملحق الأول، القسم ب.

الموارد

8- تمت زيادة الميزانية المخصصة لمكتب المفتش العام بمقدار 2 مليون دولار أمريكي من 11.3 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 13.3 مليون دولار أمريكي في عام 2020 لتكملة موارد التحقيق لمعالجة الزيادة المستمرة في ادعاءات سوء السلوك والمخلفات الواردة إلى مكتب التفتيش والتحقيق. وتم تخفيض الميزانية بمقدار 0.7 مليون دولار أمريكي في منتصف العام، وذلك في الأساس من ميزانية السفر لمكتب المراجعة الداخلية. ويصل إجمالي وفورات الميزانية لعام 2020 إلى 0.9 مليون دولار أمريكي (النفقات الفعلية ناقص التخصيص الأولي). ونظرا لأنه يجري خصم تكاليف الموظفين المعيارية تلقائيا من ميزانية مكتب المفتش العام، سواء كانت الوظائف شاغرة أم لا، فإن الوفورات من الوظائف الشاغرة التي تنتظر التوظيف غير مدرجة في التسعمائة ألف دولار أمريكي ولا تُعاد إلى ميزانية مكتب المفتش العام لاستخدامها مرة أخرى.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش العام (بالآلاف الدولارات الأمريكية)		
2020	*2019	
13 304	11 333	مخصصات الميزانية الأولية
12 425	10 391	النفقات الفعلية

* يشمل مخصصا إضافيا قدره 300 000 دولار أمريكي للتحقيقات التي تجرى في اليمن، ومن أصل ذلك المبلغ تم إنفاق 297 971 دولارا أمريكيا.

9- وارتفع عدد الوظائف المدرجة في الميزانية من 52 في عام 2019 إلى 55 في عام 2020. ونظرا لزيادة عبء عمل مكتب التفتيش والتحقيق، تمت الموافقة على تمويل إضافي لأربعة محققين إضافيين. وفي نهاية العام، تم شغل جميع وظائف الموظفين الفنيين في مكتب التفتيش والتحقيق وظلت وظيفتان شاغرتان في مكتب المراجعة الداخلية. وكانت ثلاث وظائف دعم شاغرة أو مشغولة مؤقتا حتى التعيين الرسمي.

10- وفي نهاية عام 2020، كان فريق الموظفين الفنيين في مكتب المفتش العام متوازنا جنسانيا (50 في المائة من الموظفين و50 في المائة من الموظفين) ومتنوعا (يضم 26 جنسية مختلفة). ويحمل جميع الموظفين الفنيين في هذه الوظائف شهادات مناسبة، من قبيل شهادة مراجع داخلي معتمد، أو محاسب عام معتمد، أو محاسب قانوني عام، وشهادات محددة أخرى (مدقق تدليس معتمد، ومراجع نظم معلومات معتمد، وشهادة مراجعة الأمن السيبراني، وشهادة التقييم الذاتي للمراقبة، وشهادة ضمان إدارة المخاطر). وتشمل المتطلبات الوظيفية للمراجعين في مكتب المراجعة الداخلية عموما خبرة سابقة في شركة مراجعة دولية بالإضافة في كثير من الأحيان إلى خبرة في العمل مع وكالة من وكالات الأمم المتحدة أو منظمة إنسانية. وتشمل الصفات الوظيفية للمحقق في مكتب التفتيش والتحقيق خبرة سابقة في إنفاذ القانون أو التحقيق أو الشؤون القانونية، إلى جانب بعض المحققين ممن لديهم أيضا شهادات أو خبرة في المحاسبة أو المراجعة.

الجدول 3: عدد موظفي مكتب المفتش العام حسب الميزانية		
2020	2019	
47	40	الموظفون الفنيون
8	6	موظفو الخدمات العامة
55	46	الميزانية الأولية
4	6	المحققون الإضافيون
59	52	الميزانية النهائية

لمحة عامة عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

11- إن المراجعة الداخلية نشاط ضمان واستشارات مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. ويساعد مكتب المراجعة الداخلية البرنامج على تحقيق أهدافه من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة. وفي إطار عملية مكتب المفتش العام لتقديم الضمان إلى المدير التنفيذي وأصحاب المصلحة، يتكفل مكتب المراجعة الداخلية بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة بصفة عامة وأداء وحدات البرنامج في تنفيذ المسؤوليات المسندة إليها. ويقدم عمل الضمان هذا من خلال أداء المراجعات الداخلية والاستعراضات الاستباقية للنزاهة والاستشارات المقدمة على شكل خدمات استشارية.

12- والاستعراضات الاستباقية للنزاهة هي فحوصات منهجية تُجرى لتحديد واختبار الضوابط الوقائية والكشفية المصممة للحد من التعرض لمخاطر التدليس. وبناء على القدرة التحليلية لمكتب المراجعة الداخلية، توفر الاستعراضات الاستباقية للنزاهة ضمانا للإدارة بشأن فعالية ضوابط منع التدليس واكتشافه، مما يكمل أعمال التحقيق التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتدليس والفساد. وفي عام 2020، كان عمل مكتب المراجعة الداخلية مكملا لعمل التفتيش الذي يجريه مكتب التفتيش والتحقيق عن طريق توفير الدروس المستفادة بشأن التدليس من خلال استعراض الضوابط بالتوازي مع التحقيقات الجارية.

13- وبالنسبة لأنشطة الضمان، يقوم مكتب المراجعة الداخلية بعمله وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وسياسات مكتب المراجعة الداخلية ومعايير ومبادئه التوجيهية. وأكد تقييم خارجي أجري في عام 2016 أن أنشطة المراجعة الداخلية لمكتب المراجعة الداخلية "تتوافق عموما" مع جميع المعايير المهنية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين. ووفقا لمعايير المراجعة الداخلية، يُجري مكتب المراجعة الداخلية تقييمات الجودة الداخلية على أساس سنوي.

نتائج خطة الضمان القائمة على المخاطر

14- صممت خطة الضمان لمكتب المراجعة الداخلية للتركيز على أكبر المخاطر التي تنطبق على نطاق المخاطر في البرنامج. ووافق المدير التنفيذي على خطة الضمان السنوية القائمة على المخاطر بعد التشاور مع الإدارة العليا والمجلس التنفيذي، واستعراضها من جانب لجنة المراجعة. ووافق أيضا المدير التنفيذي على تغييرات خطة العمل خلال عام 2020.

15- ووفقا لما تقتضيه معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يحدد تقييم موثق لنطاق المخاطر في البرنامج أولويات نشاط المراجعة الداخلية، بما يتفق مع أهداف المنظمة. ويرتبط تقييم المخاطر هذا بعمليات البرنامج الرئيسية والمخاطر الحرجة، حيث يقيّم احتمال حدوث أي مخاطر محددة وأثرها بالنسبة للكيانات والعمليات الخاضعة للمراجعة ويختار تلك التي ستتم مراجعتها في العام المقبل. وحدد نطاق المراجعة لمكتب المراجعة الداخلية لعام 2020 وصنف 189 كيانا تنظيميا (منها 122 مصنفة ككيانات جغرافية و67 ككيانات وعمليات في المقر العالمي). وصنف مكتب المراجعة الداخلية جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة في البرنامج عن طريق تقييم المخاطر المحددة وفقا لأثرها على عمليات البرنامج واحتمال حدوث كل من هذه المخاطر. وجرى تعديل عوامل المخاطر المستخدمة في تقييم المخاطر بعد التشاور مع المكاتب الإقليمية وجرى تصنيفها على مقياس من ثلاث نقاط – مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة. وحصل مكتب المراجعة الداخلية على مدخلات وتعليقات من أصحاب المصلحة الرئيسيين (المديرون الإقليميون، ومديرو الشعب، وشعبة إدارة المخاطر المؤسسية وأعضاء فريق القيادة) بشأن المخاطر الاستراتيجية والتطورات التنظيمية الرئيسية، وأجرى التعديلات وفقا لذلك.

16- وبالإضافة إلى ضمان الامتثال لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، فإن هذا النهج يعكس استراتيجية المراجعة الداخلية لمكتب المراجعة الداخلية، التي تؤكد على الحاجة إلى تقييم دينامي للمخاطر في تخطيط وتنفيذ أنشطة الضمان. ويشتمل تقييم

المخاطر السنوية الذي يجريه مكتب المراجعة الداخلية أيضا على مراعاة خاصة لمخاطر التدليس، الذي يوجه تحديد الموضوعات للاستعراضات الاستباقية للنزاهة.

نطاق عمل الضمان في عام 2020

- 17- وفرت خطة العمل لعام 2020 في الأصل تغطية متوازنة للكيانات الميدانية وعمليات المقر. وأدت قيود السفر ومتطلبات العمل عن بُعد استجابة لجائحة كوفيد-19 إلى الحد من قدرة مكتب المراجعة الداخلية على تغطية المواقع الميدانية اعتبارا من مارس/أذار 2020. ومن بين 15 مكتبا قطريا مدرجة في الخطة الأصلية، اضطر مكتب المراجعة الداخلية إلى إلغاء مراجعة 11 عملية ميدانية (أعيد جدولة عدد منها لعام 2021). وخضعت عمليات البرنامج في ميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية للمراجعة في الربع الأول من عام 2020. وأكملت متابعة المراجعة الداخلية للعمليات لعام 2019 في ليبيريا واستعراض المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التغطية الميدانية لمكتب المراجعة الداخلية في عام 2020. ولذلك يستند رأي الضمان إلى تغطية ميدانية محدودة.
- 18- وفي ضوء التغييرات التي طرأت على أنشطة البرنامج وترتيبات عمله، جرى تنقيح خطة العمل لتوسيع نطاق التغطية عبر الطرائق المنفذة عن بُعد (التي قيدت في بعض الحالات نطاق أعمال المراجعة) وتقديم ضمانات في الوقت الفعلي بشأن الأنشطة والعمليات التي كانت قيد الإعداد نتيجة الاستجابة المؤسسية للطائرة لكوفيد-19. وقدم مكتب المراجعة الداخلية ضمانا في الوقت الفعلي بشأن المجالات المحددة بالتشاور مع الإدارة (حوكمة الصناديق الاستئمانية، وسلامة الأغذية وجودتها، وعمليات تنقيح الميزانية وإدارة الأصول في حالات الطوارئ) وبعد تقييم لمخاطر جهود الاستجابة للطائرة لكوفيد-19: خدمات النقل الجوي وشراء المعدات الطبية وسوق خدمات الطوارئ، واستعراض لنفقات الصناديق الاستئمانية.
- 19- وحافظ مكتب المراجعة الداخلية على تغطيته لعدد من الأنشطة المؤسسية الأساسية (إدارة المساهمات، وإدارة الأصول، ووظيفة التأمين غير الطبي، وإدارة استمرارية الأعمال، ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية). وواصل مكتب المراجعة الداخلية استعراض كيفية دمج النظم والتكنولوجيا المؤسسية بشكل عام في عمليات البرنامج وكيف تدعم هذه العمليات، بمراجعات لنظام دعم تنفيذ اللوجستيات (وحدة لوجستية لنظام ساب) ومنصة البرنامج الرقمية لإدارة بيانات المستفيدين والتحويلات (سكوب). وركزت الاستعراضات الاستباقية للنزاهة على أنشطة التغذية المدرسية والتحويلات القائمة على النقد.
- 20- وإجمالا، أنجزت 31 مهمة في عام 2020. وكان من بين هذه المهام 13 مراجعة – أربع مراجعات للعمليات الميدانية (واحدة كاستعراض متابعة)، وخمس مراجعات مواضيعية ومراجعات للعمليات (واحدة كاستعراض متابعة)، وثلاث مراجعات لتكنولوجيا المعلومات، ومراجعة واحدة متعلقة بالاستجابة لكوفيد-19. وتم الحصول على مزيد من الضمان من ثلاث مهام استشارية بشأن رسم خرائط لبيانات المستفيدين، والإغلاق المالي الشهري، والأمن السيبراني. وشملت الأعمال الاستشارية الأخرى تزويد المكتب القطري بالصومال بمشورة ذات صلة بالتحويلات المالية بالهواتف المتنقلة وعملية بشأن الدروس المستفادة في مجال التدليس، وتقديم رؤى موحدة بشأن خط الدفاع الثاني للبرنامج. واستكمل استعراضان من الاستعراضات الاستباقية للنزاهة تغطية مكتب المراجعة الداخلية: استعراض للتغذية المدرسية (مُرحّل من خطة الضمان لعام 2019) واستعراض للتحويلات القائمة على النقد (يقترن على تقييم تصميم الضوابط بسبب قيود السفر). ونتج عن أعمال الرقابة المتعلقة بالاستجابة لكوفيد-19 عشر مذكرات ضمان في الوقت الفعلي – تتطلب عمل ضمان أقصر وأكثر تركيزا من مهام المراجعة أو المهام الاستشارية التي يجريها مكتب المفتش العام – والتي دُمجت في تقرير واحد نُشر علنا. وقدمت العديد من تقارير التحقيق رؤى ثاقبة بشأن مجالات التعرض للتدليس و/أو ممارسات الفساد. ويقدم الملحق الأول مزيدا من التفاصيل عن عمل مكتب المفتش العام المشمول برأي الضمان لعام 2020.
- 21- وإجمالا، تشكل العمليات التي تقع ضمن نطاق خطة عمل الضمان 28 في المائة من نفقات البرنامج في عام 2020 (بلغت تغطية الضمان 37 في المائة في عام 2019). وهذا تقدير متحفظ للنفقات المغطاة عندما يمكن أن تكون الأهمية النسبية المالية للكيانات الخاضعة للمراجعة كبيرة بالقيمة الدولارية (انظر الفقرة 26 للاستثناءات). وتغطي الاستعراضات الاستباقية للنزاهة بشأن التحويلات القائمة على النقد، مع مراعاة مراجعة منصة سكوب، جزءا من المبلغ المنفق على التحويلات القائمة على النقد وقدره 2.1 مليار دولار أمريكي (وتشير التقديرات إلى أن تغطية الضمان تبلغ 25 في المائة من إجمالي نفقات التحويلات القائمة

على النقد في عام 2020). وبالمثل، تشير تقديرات مراجعة نظام دعم تنفيذ اللوجستيات، التي تدعم إدارة السلع الأساسية، إلى أنها توفر ضمانا فيما يتعلق بنسبة 25 في المائة من السلع الغذائية الموزعة في عام 2020 والتي تبلغ قيمتها 2.4 مليار دولار أمريكي. وتوفر مراجعة المساهمات الحكومية بعض التغطية الإضافية لإيرادات البرنامج البالغة 7 مليارات دولار أمريكي، والتي لا تنعكس في التغطية المُبلغ عنها وقدرها 28 في المائة على النفقات فقط.

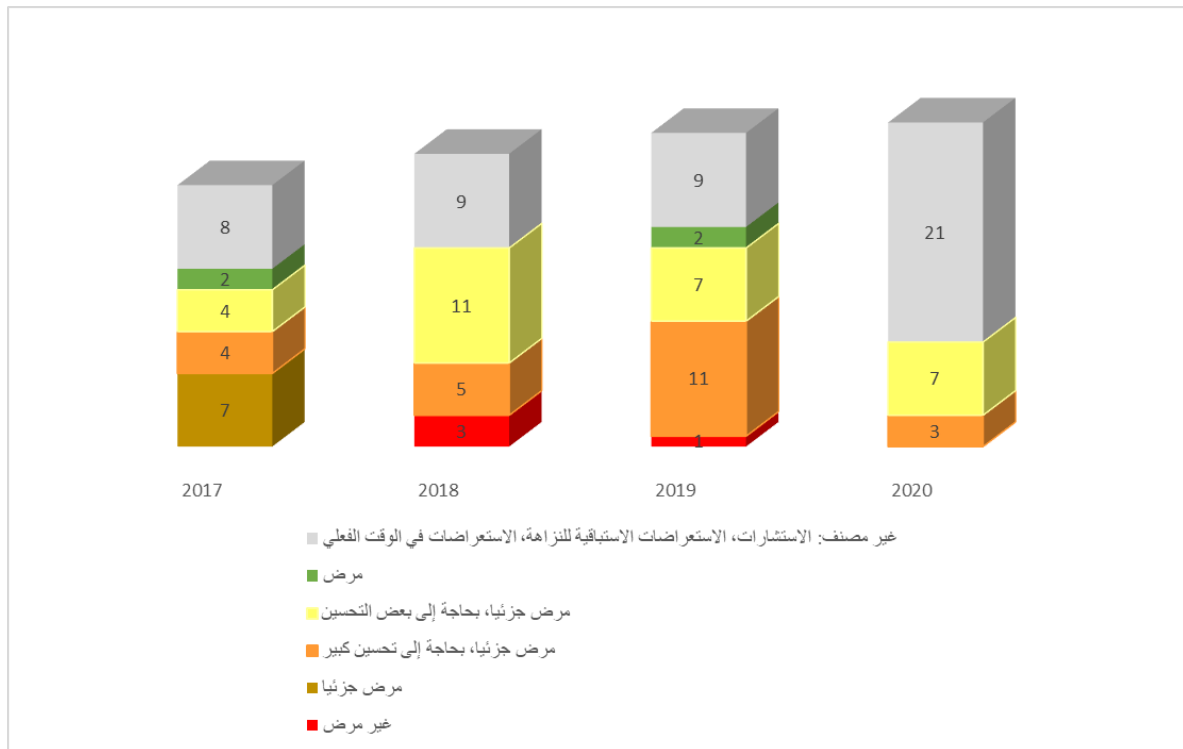
22- وعند صياغة رأي الضمان السنوي، نظر مكتب المفتش العام أيضا، حسب الاقتضاء، في مصادر أخرى للمعلومات ذات الصلة، بما في ذلك العمل الذي قام به مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2020، وحالة تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية المتفق عليها اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2020.

23- ويعتمد مكتب المفتش العام على الإدارة لتقديم المشورة بشأن جوانب الإخفاق الكبيرة المعروفة لنظم المراقبة الداخلية وأنشطة التدليس ومواطن الضعف المعروفة التي قد تسمح بحدوث أنشطة تدليس أو خسائر كبيرة، أو التي يمكن أن تعرقل بشكل كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتقدم الإدارة معلومات إلى مكتب المفتش العام عن جوانب الإخفاق الكبيرة المعروفة وقت بدء المراجعة.

ملخص تصنيفات مهام المراجعة في عام 2020

24- يستخدم مكتب المراجعة الداخلية نظاما من أربعة مستويات لتصنيف المراجعات التي يجريها، وهو نظام قائم منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2017. ويتسق نظام التصنيف مع التصنيفات التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

الشكل 1: توزيع تقارير الرقابة حسب التصنيف، 2017-2020



ملاحظة: بدأ تطبيق نظام التصنيف المكون من أربعة مستويات في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. ومن بين 15 تقريرا مرضيا جزئيا في عام 2017، طبقت ثمانية منها التصنيف المكون من أربعة مستويات (أربعة تطلبت بعض التحسين وأربعة تطلبت تحسينا كبيرا).

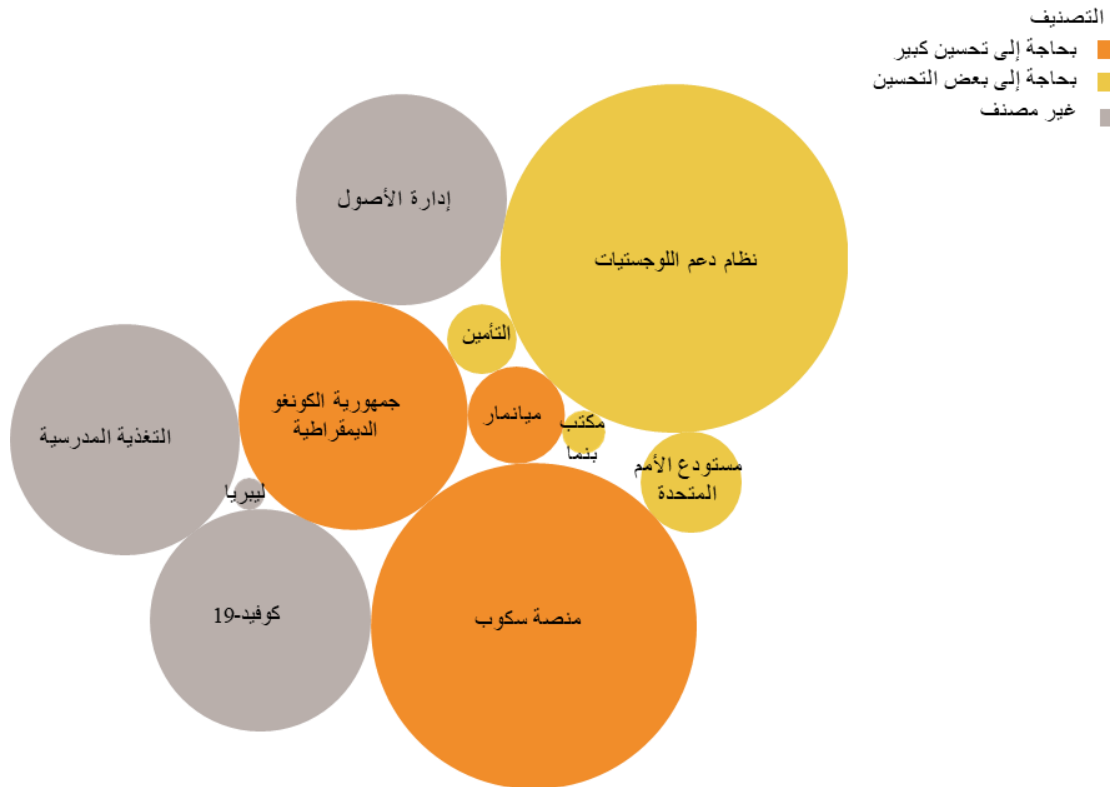
25- ومن بين تقارير المراجعة الداخلية الثلاثة عشر الصادرة في عام 2020، أو التي اكتملت وصدرت في أوائل عام 2021، لوحظ حدوث تحسن عام: حققت سبعة من عشرة تقارير مراجعة مصنفة تصنيفا مرضيا جزئيا مع الحاجة إلى بعض التحسين (سبعة من أصل 21 في عام 2019)، ولم تسفر أي مراجعة عن تصنيف غير مرض. وكان هذا اتجاها إيجابيا ملحوظا مقارنة بعام 2019 (وإن كان يستند إلى عدد أقل من التقارير المصنفة)، حيث جرى تصنيف 12 تقريرا من أصل 21 تقريرا على أنها مرضية جزئيا وهناك حاجة إلى إجراء تحسين كبير، أو على أنها غير مرضية. وأجرى مكتب المراجعة الداخلية استعراضات

متابعة لتقريري مراجعة غير مُرضيين صدرتا في عام 2019 وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها لتخفيف المخاطر المحددة. ولوحظ إحراز تقدم كبير في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها. وتشمل العمليات غير المصنفة استعراضات الضمان في الوقت الفعلي للاستجابة لكوفيد-19.

الشكل 2: توزيع تصنيفات تقارير المراجعة، 2020

التصنيف	مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين	مرض جزئيا - بحاجة إلى تحسين كبير	غير مصنف
	1- AR/20/13 وسائل التواصل الاجتماعي	8- AR/20/11 ميانمار	11- AR/20/10 متابعة بشأن ليبيا
	2- AR/20/14 وظيفة التأمين غير الطبي	9- AR/20/12 جمهورية الكونغو الديمقراطية	12- AR/20/15 متابعة بشأن إدارة الأصول
	3- AR/20/16 إدارة المساهمات	10- AR/21/08 منصة سكوب	13- AR/21/01 تقرير موحد عن نتائج استعراضات الضمان في الوقت الفعلي لكوفيد-19
	4- AR/21/02 وظائف نظام دعم تنفيذ اللوجستيات وضوابط الاستخدام		
	5- AR/21/03 إدارة استمرارية الأعمال		
	6- AR/21/04 المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
	7- AR/21/05 مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية		

الشكل 3: الأهمية النسبية للكيانات الخاضعة للمراجعة (بالدولار الأمريكي) والتصنيفات، 2020



26- والمهام التالية غير ممثلة في الشكل 3 نظرا لأن أهميتها النسبية بالقيمة الدولارية ليست ذات صلة أو ليست ممثلة:

- مراجعة إدارة المساهمات (هناك حاجة إلى بعض التحسين): تجاوز إجمالي المساهمات من الشركاء الحكوميين 7 مليارات دولار أمريكي في عام 2020؛
- مراجعة إدارة استمرارية الأعمال (هناك حاجة إلى بعض التحسين)؛
- مراجعة وسائل التواصل الاجتماعي (هناك حاجة إلى بعض التحسين).

المسائل الرئيسية التي تم تحديدها في عام 2020

- 27- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن المسائل الرئيسية الناشئة عن مهام الضمان التي أنجزت في عام 2020.
- 28- وبشكل عام، تتسم الكفاءات الأساسية بالقوة، وينفذ البرنامج أهدافه وولايته بفعالية. ولم تصدر أي تقييمات مراجعة داخلية غير مرضية في عام 2020. وخلصت غالبية تقارير المراجعة إلى أن هناك حاجة إلى بعض التحسين، ومن غير المرجح أن تؤثر هذه المسائل بشكل كبير على تحقيق أهداف البرنامج. وثبتت فعالية تكييف المنظمة مع جائحة كوفيد-19 وقدرتها على الصمود.
- 29- ولم تكشف إدارة البرنامج لمكتب المراجعة الداخلية عن وجود أي مواطن ضعف جوهري في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة في البرنامج في عام 2020. وغطى مشروع ضمان الإدارة، وهو تقييم ذاتي للأغراض الخاصة للضوابط الدنيا التي تديرها شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، 89 من الضوابط الرئيسية عبر 8 مجالات وظيفية في 34 من أكبر عمليات البرنامج. وعلى الرغم من أن هذه كانت تقييمات ذات إبلاغ ذاتي ولم يجر اختبار دقتها بشكل مستقل من خلال المراجعات الداخلية، فإن الإدارة لم تحدد مواطن ضعف جوهري في هذه العمليات. ونظرا للقيود المفروضة على السفر الناتجة عن إجراءات الإغلاق بسبب كوفيد-19، فقد اعتبر مكتب المفتش العام هذا عاملا إيجابيا عند تكوين رأي الضمان في عام 2020.

استجابة البرنامج لكوفيد-19

- 30- سلطت استعراضات الضمان في الوقت الفعلي المتعلقة بكوفيد-19 الضوء على استجابات البرنامج السريعة وفي الوقت المناسب في عدد من المناطق. غير أن النجاح جاء من خلال الجهود الكبيرة المبذولة في العديد من المناطق حيث لم تكن عمليات ونظم البرنامج مناسبة تماما للغرض من أجل استجابة عالمية للطوارئ تنطوي على إجراءات متزامنة في العديد من المناطق الجغرافية والمجالات المواضيعية. وكانت هناك حاجة إلى إجراء عمليات تكييف مخصصة أو معالجة يدوية، ولا سيما فيما يتعلق بالميزنة وتخطيط الأصول والاقتناء ومحاسبة التكاليف والإبلاغ المالي⁽¹⁾. وتحققت استمرارية الأعمال وترتيبات العمل عن بُعد على الرغم من عدم وجود الهيكل المتوخى في التعميمات المتعلقة باستمرارية الأعمال. وكانت هناك مواطن ضعف في تقييم واختبار العمليات والنظم الحرجة. ويرجع الفضل في الحفاظ على استمرارية الأعمال جزئيا إلى اقتناء حلول الحوسبة السحابية قبل الجائحة وإلى الظهور التدريجي للجائحة والانتشار الجغرافي للفيروس، الذي وصل إلى المناطق التي يقدم فيها البرنامج المساعدة الإنسانية بعد وصوله إلى مناطق أخرى. كما سمحت درجة من المرونة في تنفيذ الضوابط في الميدان بتحقيق استجابة سريعة ويسرت تحقيق الأهداف.

- 31- ومع ذلك، سلطت الجائحة العالمية والقيود المفروضة على السفر الضوء على الحاجة إلى معايير دنيا منفتحة وضوابط متوقعة في حالات الطوارئ، مع مراعاة مستوى تقبل المخاطر ومستويات الثقة. وبعد التحول إلى العمل عن بُعد، تطلب الأمر تحسين الآليات التنظيمية لاستعراض ورصد التنازلات عن الضوابط المادية والتعديلات على معايير المراقبة الدنيا – بدأ مشروع ضمان الإدارة في نهاية عام 2020 للتعويض عن هذا النقص في الرؤية. وتقدم مكاتب البرنامج الإقليمية أساسا خط دفاعه الثاني من خلال بعثات الرقابة على العمليات الميدانية. وفي عام 2020، أصدر مكتب المراجعة الداخلية تقريرا موحدا بشأن الرؤية يُذكر الإدارة بالمسائل التي تم تحديدها في المراجعات السابقة والتي قد تتطلب نهجا أكثر تنسيقا لضمان تعزيز أنشطة الخط الثاني وأنها تصنيف قيمة. وفي المراجعات السابقة، خلص مكتب المراجعة الداخلية إلى وجود تباين كبير في فعالية أنشطة الرقابة الإقليمية، والتي تتراوح بين البعثات التي يبدو أنها تكرر عمل خط الدفاع الثالث (المراجعات الداخلية) إلى البعثات

(1) أجرى مكتب المراجعة الداخلية استعراضات متابعة لهذه البنود في نهاية 2020 ولاحظ تحقيق تقدم واضح في معظم المجالات التي جرى استعراضها من خلال الاستعراضات في الوقت الفعلي (AR/21/01).

القوية والهادفة التي تضيف قيمة في تحسين العمليات الميدانية. غير أن بعثات الرقابة الإقليمية كانت مقيدة في معظم عام 2020، مما أسفر عن الاعتماد الشديد على ضوابط الخط الأول دون رقابة إضافية.

32- وعلى النحو الذي اتضح في الاستجابة لكوفيد-19، وفي مراجعة مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، هناك حاجة إلى تحديث نموذج العمل لتقديم الخدمات العالمية بعد تنفيذ إطار خارطة الطريق المتكاملة.

إدارة المستفيدين

33- اعترافاً بجهود الإدارة في هذا المجال، واصل عمل مكتب المراجعة الداخلية في عام 2020 تسليط الضوء على المشاكل المتعلقة بعملية البرنامج لإدارة المستفيدين. وفيما يتعلق بحماية البيانات والخصوصية، خلص العمل الاستشاري لمكتب المراجعة الداخلية بشأن رسم خرائط المستفيدين إلى أن الافتقار إلى التوحيد القياسي والاتساق في جمع بيانات المستفيدين وتجهيزها أدى إلى نظام معقد يصعب التعامل معه، وأن أداة البرنامج الحالية لتقييم أثر الخصوصية ينبغي أن تصبح إلزامية. ولاحظت الاستعراضات الاستباقية للنزاهة بشأن التغذية المدرسية ضعف إدارة بيانات التحاق وحضور المستفيدين نتيجة المراقبة المحدودة من جانب البرنامج لهذه العمليات وعدم الدقة اللاحق في الإبلاغ من جانب السلطات المدرسية وعدم إجراء تحقق للمتابعة.

34- وتمثل إدارة المستفيدين أيضاً مجالاً من المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة للمحققين. فقد أظهر تحليل أجري للاستعراضات الاستباقية للنزاهة بشأن التحويلات القائمة على النقد تركيزاً لمخططات التدليس المتعلقة بجمع البيانات والتجهيز فيما يتعلق بقوائم المستفيدين المقدمة من أطراف ثالثة، مثل الشركاء المتعاونين والحكومات. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تعزيز الدعم للنظم الوطنية لإدارة البيانات الشخصية وتحسين التفاعل بين البرنامج والنظم الوطنية. كما لا تزال إدارة الشركاء المتعاونين تشكل مجال اهتمام، بالنظر إلى دورهم الرئيسي في إدارة المستفيدين.

35- ويعتمد العديد من فرص منع التدليس واكتشافه على رقمنة عملية إدارة المستفيدين. وأدركت مراجعة منصة سكوب فوائد المنصة لأتمتة الإبلاغ القائم على الاستثناءات⁽²⁾ وأهميتها كمبادرة مؤسسية حرجة تضمن إدارة فعالة وكفوة وأمنة للمساعدة الرقمية للمستفيدين. غير أن المراجعة لاحظت أيضاً أوجه عدم اتساق في اعتماد منصة سكوب على المستوى المؤسسي ولأدوات المساعدة الرقمية بشكل أعم. وفي ضوء عدم وجود قائد أعمال معين ويمتلك السلطة اللازمة لتوجيه استخدام التكنولوجيا من أجل إدارة المستفيدين، تولت شعبة التكنولوجيا أدواراً تشغيلية تتجاوز الحلول التقنية من أجل الحفاظ على الزخم وتلبية المتطلبات التشغيلية للمكاتب القطرية. ولاحظ أيضاً مكتب المراجعة الداخلية فشلاً في تحديد وتقرير الاتجاهات والخيارات الرئيسية للمساعدة الرقمية للمستفيدين في الوقت المناسب على المستوى المؤسسي وعلى مستوى الإدارة العليا. وأدت هذه النقطة الأخيرة إلى التنفيذ المتأخر وغير المتسق وغير الكامل للمنصة المؤسسية المحددة للنشر الكامل في عام 2017. وفي نهاية عام 2020، تم تنفيذ منصة سكوب جزئياً أو كلياً في 66 بلداً، وأدار التطبيق 25 مليون هوية بفعالية.

الخطة الرقمية وتكامل النظم والأتمتة

36- أظهر نطاق عمل مكتب المراجعة الداخلية اتجاهات إيجابية في الطريقة التي تدعم بها التكنولوجيا تحقيق الأهداف التنظيمية. وتحسنت قدرات الأمن السيبراني بين عامي 2017 و2020 بفضل التركيز المستمر والجهود والاستثمارات الكبيرة في العاملين والعمليات والتكنولوجيا. ونُشر نظام دعم تنفيذ اللوجستيات بنجاح، ويوفر معياراً مرجعياً مفيداً لإدارة مشروعات منصة سكوب، مما يتيح نهجاً منسقاً ومنضبطاً لإدارة السلع الأساسية. غير أن الوضع معقد بسبب فجوات النظام التي تجري معالجتها بشكل فردي من خلال المكاتب القطرية باستخدام تكنولوجيا معلومات "الظل" وعمليات إعادة التجهيز اليدوية، وكذلك التأخيرات في نشر تطبيق الميل الأخير بسبب قيود التمويل والأولويات المتنافسة.

(2) تهدف نظم إدارة البيانات للإبلاغ القائم على الاستثناءات لتحليل جميع البيانات الواردة وتحديد أي اختلالات قد تشير إلى احتمال وجود مخالفات مثل عدم الامتثال أو التدليس.

37- وسلطت حالة الطوارئ الناتجة عن كوفيد-19 الضوء على المشاكل التي كانت قائمة من قبل وتتعلق بتجزؤ النظم والبيانات. فقد عانت عملية تنقيح الميزانية من نقص التكامل بين مختلف أدوات البرمجة، وظلت التأخيرات في تكامل نظم المعلومات تشكل مخاطر على إدارة الأصول وتتبعها. وبينما يتواصل العمل على سد الفجوة بين أداة البرمجة (كوميت)، ومنصة إدارة بيانات المستفيدين والتحويلات (سكوب) ونظام تخطيط الموارد المؤسسية (وينجز - نظام دعم تنفيذ اللوجستيات) في البرنامج، تظل الاحتياجات التنظيمية في هذا المجال كبيرة.

الإبلاغ عن الخسائر

38- تناولت مراجعة حسابات التأمين غير الطبي في البرنامج استعراض عمليات الإبلاغ عن الخسائر والإخطار بها. ولم يكن لدى البرنامج نظام متكامل للمخاطر يرصد جميع المخاطر التشغيلية، بما في ذلك الإبلاغ عن الخسائر والحوادث. وأدى ذلك إلى الحاجة إلى العمل مع العديد من النظم وأصحاب المصلحة في البرنامج من أجل جمع البيانات، مما تسبب في احتمال حدوث فجوات، وتأخر زمني، ومشاكل بشأن جودة البيانات.

39- وكانت الخسائر المتصلة بالتحويلات القائمة على النقد غير جوهرية مقارنة بإجمالي حجم المعاملات. ويرجع ذلك إلى التعريف الضيق للغاية للخسائر وعملية التحقيق المطولة لتأكيد الخسائر المحتملة (إلى جانب الافتقار العام للوعي في المكاتب القطرية وشعب البرنامج الأخرى بوجود التغطية التأمينية ونطاقها). وفيما يتعلق بخسائر الأغذية، حددت المراجعة مواطن ضعف في حسن توقيت الإبلاغ عن الأحداث، ومشاكل بشأن جودة البيانات، وعدم اتساق تواريخ الخسائر أو كمياتها (مع ملاحظة أنه لا يوجد مسار عمل محدد لإصدار شهادات الخسائر في نظام دعم تنفيذ اللوجستيات).

المجالات المؤسسية التي تشكل مصدرا مستمرا للقلق

40- تمثل أحد التحديات الكبيرة المبلغ عنها في التقرير السنوي لعام 2019 في عدم وضوح توجه البرنامج وتحديد أولوياته للجهود. وواصل مكتب المراجعة الداخلية تسليط الضوء على أن العمليات وطبقات الأدوات الخاصة بالتخطيط وتدبير الموارد والرصد والإبلاغ محدودة في تقييم التقدم واستعراضه بفعالية. ويؤدي هذا إلى عدم وضوح المساءلة والملكية؛ وتأخيرات في تحقيق بعض أولويات البرنامج؛ ومخاطر الازدواجية بسبب النهج "المنعزل"؛ وعدم اتساق نتائج الرصد والمراقبة مقابل إطار ضعيف عموما للمشروعات (لمؤشرات الأداء الرئيسية والمراحل الرئيسية) في المجالات التي خضعت للمراجعة.

41- وبشكل أعم، وكما لوحظ في العديد من المهام في عام 2020، ينبغي إنشاء أطر كمعايير دنيا وتحديد الظروف التي لا يمكن فيها الوفاء بالمعايير والاعتراف بأن نهج "الحل الواحد الي يناسب جميع الحالات" لإدارة عمليات المراقبة قد لا يكون مناسباً دائماً لاحتياجات البلدان الفردية.

42- وفي عام 2019، أبلغ مكتب المراجعة الداخلية عن الإفراط في تخصيص المهام الأساسية، على المستوى القطري، حيث يجري تكييف النظم والعمليات بحرية وفقاً لما يُنظر إليها على أنها ظروف فريدة، مما يؤدي إلى خطر اعتبار الضوابط "اختيارية" وليست مطلوبة. وظل النموذج اللامركزي للبرنامج يمثل مصدر قلق في عام 2020 حيث نُفذت بعض المشاريع المؤسسية والضوابط الرئيسية بشكل غير متسق عبر المنظمة. ويجري تكييف نظام سكوب لإدارة المستفيدين والتحويلات بشكل كبير في بعض المكاتب القطرية الكبيرة، مما يزيد مخاطر أساليب العمل ويحد من قدرة خط الدفاع الثاني على إجراء الرقابة بفعالية وكفاءة. وقدمت أعمال الضمان المتعلقة برسم خرائط بيانات المستفيدين وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي أمثلة إضافية على العمليات اللامركزية إلى حد كبير دون وجود أطر حوكمة مناسبة وتحديد للمعايير الدنيا.

43- وواصل مكتب المراجعة الداخلية طرح المسائل المثيرة للقلق بشأن عدم مرونة عمليات الموارد البشرية، والتخطيط المناسب للقوة العاملة واختيارها في المكتبين القطريين اللذين خضعا للمراجعة، وفي عمله المتعلق بعملية إعادة الانتداب. ويعتبر التوظيف في العمليات الرئيسية والقدرات من العوامل الأساسية لضمان جودة ونزاهة عمليات البرنامج.

المنظور الجنساني

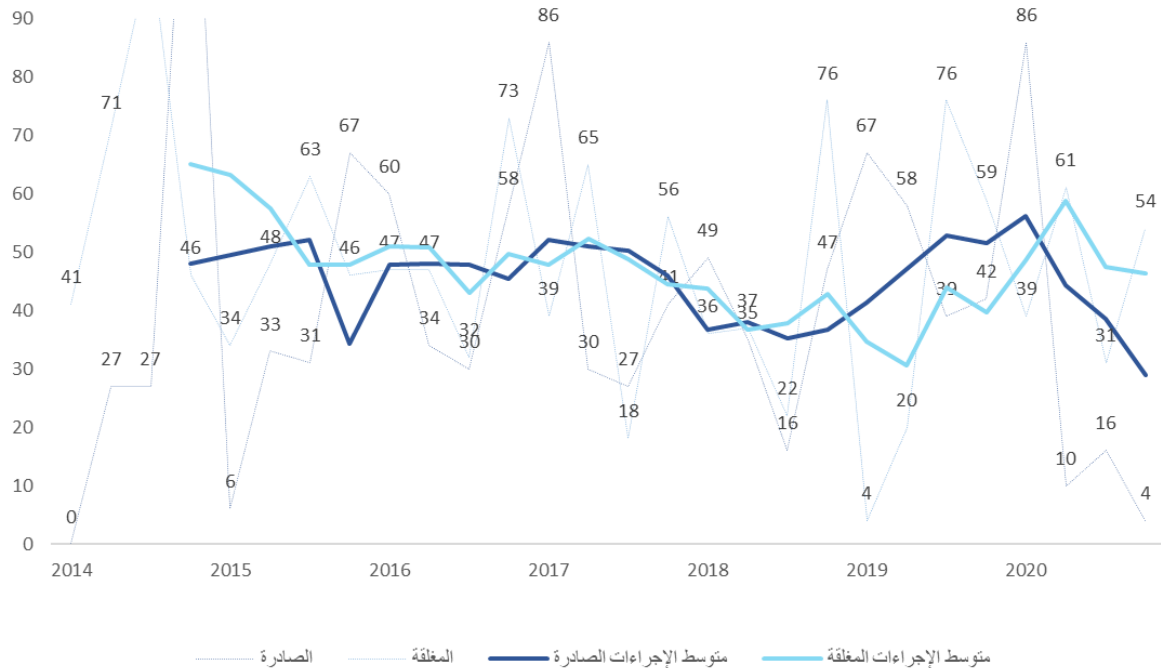
44- أدخل مكتب المراجعة الداخلية التقييم والإبلاغ المنتظمين عن نضج المنظور الجنساني في عمليات البرنامج من خلال مراجعات المكاتب القطرية في عام 2019 وواصل ذلك في عام 2020. واختلفت النتائج فيما بين العمليات، ولكن الوعي أخذ في الازدياد بشكل عام وكانت هناك جهود ملحوظة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات. وتأثرا بسياق اجتماعي وثقافي محفوف بالتحديات، ظل تمثيل المرأة منخفضا في العديد من العمليات الخاضعة للمراجعة على الرغم من مبادرات التوظيف المستهدفة التي تسعى إلى الوصول إلى جمهور أوسع من النساء واجتذابهن. وكانت مشاركة النساء وإدماجهن في تنفيذ أنشطة البرامج واضحة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التوعية بشأن الحواجز من أجل السماح بتخطيط التدخلات البرنامجية المستهدفة وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن المنظور الجنساني دائما أولوية في حالات الطوارئ بسبب قيود الموارد والتركيز على تنفيذ العمليات. ولا يزال الحصول على البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر من عمليات التسجيل والاستهداف مجالا يتطلب المزيد من الجهد، على النحو المبين في المراجعة الداخلية لنظام سكوب.

حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

45- اعتبارا من يوليو/تموز 2019، زاد المدير التنفيذي تركيز البرنامج على متابعة الإجراءات المتفق عليها وفحصها والمساءلة بشأنها. وأدى ذلك إلى إغلاق عدد كبير من الإجراءات في إطار زمني قصير، وزيادة التفاعل مع مكتب المراجعة الداخلية لتحديد تدابير التخفيف البديلة إذا كانت الإجراءات الأولية المتفق عليها صعبة أو تستغرق وقتا أطول في التنفيذ مما كان متوقعا. وكان لاهتمام الإدارة المستمر بهذه الأمور أثر إيجابي: تحسن تنفيذ الإجراءات وإغلاقها تدريجيا منذ منتصف عام 2019.

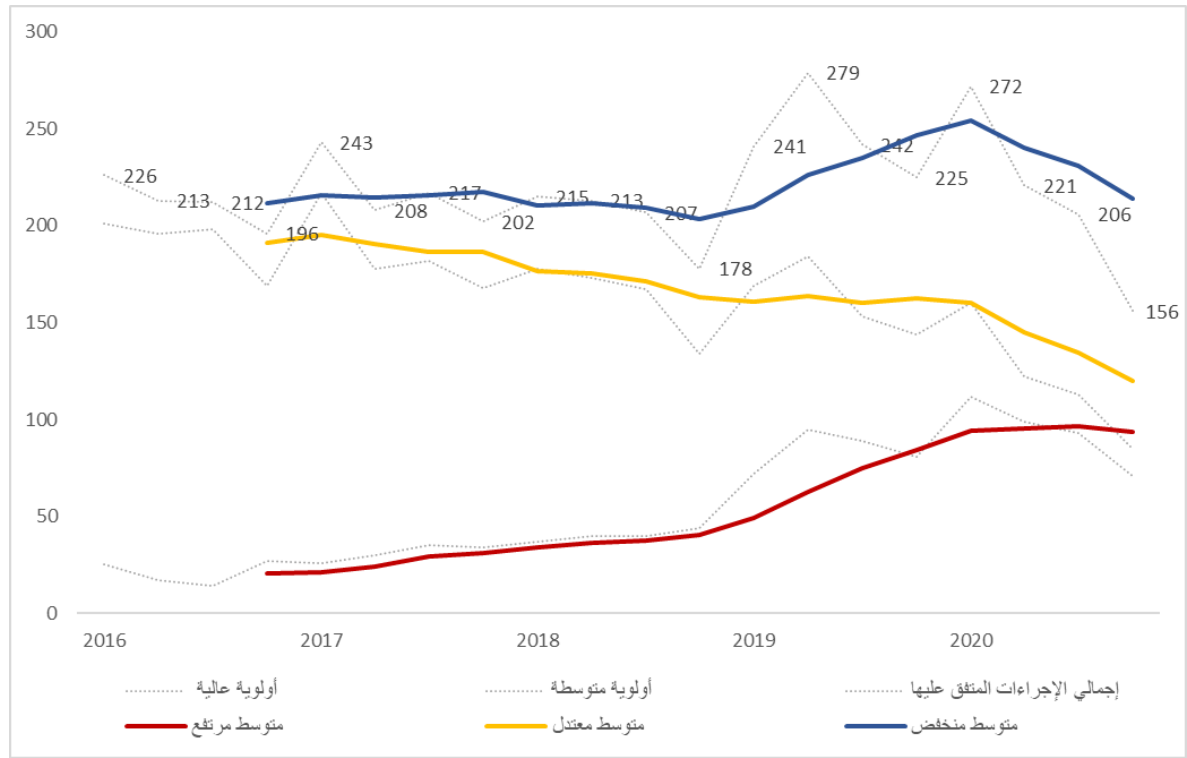
46- وأدى التحول في خطة عمل مكتب المراجعة الداخلية إلى نهج ينطوي على قدر أكبر من الاستشارات إلى انخفاض إجمالي في عدد إجراءات المراجعة المتفق عليها الصادرة في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 44 في المائة مقارنة بعام 2019 (من 206 إلى 116).

الشكل 4: الإجراءات المتفق عليها الصادرة والمغلقة كل ربع سنة، 2016-2020



47- ويؤدي هذان العاملان مجتمعان إلى آفاق إيجابية للغاية بشأن عدد الإجراءات المغلقة في نهاية عام 2020، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2013.

الشكل 5: عدد الإجراءات المتفق عليها المعلقة، 2020-2016



48- وتجاوزت الإجراءات المتأخرة 244 يوماً في المتوسط عن الإطار الزمني التقديري لتنفيذها، وهو ما يمثل زيادة عن متوسط قدره 190 يوماً في عام 2019. وبسبب جائحة كوفيد-19، نقحت الإدارة في يونيو/حزيران 2020 مواعيد التنفيذ المستهدفة للعديد من الإجراءات. وبعد هذه العملية، أصبحت الإجراءات المتأخرة الآن تبلغ 24 يوماً في المتوسط بعد تواريخ تنفيذها المنقحة.

الجدول 4: حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، 2020 و2019

المجموع 2020	المجموع 2019	مخاطر متوسطة 2020	مخاطر متوسطة 2019	مخاطر مرتفعة 2020	مخاطر مرتفعة 2019	
225	178	144	134	81	44	مفتوحة في بداية السنة
124	203	68	118	56	85	صادرة في الفترة يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول
349	381	212	252	137	129	المجموع
193	173	127	123	66	50	مغلقة في الفترة يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول*
156	208	85	129	71	79	معلقة في نهاية السنة
80	114	46	76	34	38	متأخرة (تتجاوز تاريخ التنفيذ الأصلي المتفق عليه)
19	غير متاحة	13	غير متاحة	6	غير متاحة	متأخرة (تتجاوز تاريخ التنفيذ المنقح)

* أجريت تعديلات في يناير/كانون الثاني 2020 لتعكس الإجراءات التي تم تحديدها على أنها منقحة بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 والتي أكد مكتب المراجعة الداخلية أنها مغلقة في الشهر التالي. وضمن ذلك الإبلاغ عن الجهود المتعلقة بإجراءات الإغلاق في السنة التي تتعلق بها. وفي عام 2021 - توقفت ممارسة التعديل اليدوي بعد نهاية العام لضمان مطابقة جميع البيانات المبلغ عنها مع البيانات المتاحة في النظام المستخدم لمتابعة الإجراءات المتفق عليها. وفي يناير/كانون الثاني 2021، استعرض مكتب المراجعة الداخلية 20 إجراء حددتها الإدارة على أنها نفذت في نهاية العام وتم إغلاقها في وقت لاحق. ولم تجر إزالة هذه الإجراءات العشرين من الأعداد المذكورة أعلاه. ولأغراض المقارنة، إذا كان مكتب المراجعة الداخلية قد واصل نشر تسويات نهاية العام، لكان مجموع الإجراءات المعلقة في نهاية العام قدره 136 (تبلغ 156 مع تغيير المنهجية).

49- وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية العمل بالشراكة مع الإدارة ووحدات البرنامج لمتابعة الإجراءات المتفق عليها من أجل ضمان تخفيف المشاكل المحددة بشكل ملائم وفي الوقت المناسب.

لمحة عامة عن أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

خدمات التحقيق

- 50- يجري مكتب التفتيش والتحقيق تحقيقات في ادعاءات سوء السلوك، بما يشمل ادعاءات ارتكاب تدليس وفساد ضد البرنامج وبرامجه. وتنطوي التحقيقات أيضا على البلاغات المقدمة بوقوع خرق للسياسات والإجراءات والإصدارات الإدارية الأخرى. ويغطي نطاق تحقيقات المكتب جميع أنواع سوء السلوك والمخالفات المرتكبة من جانب موظفي البرنامج والشركاء والمحالة إليه، بما يشمل ادعاءات انتهاك سياسة مكافحة التدليس والفساد؛ والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والتحرش الجنسي؛ والمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز، فضلا عن الانتقام من المبلغين عن المخالفات.
- 51- ويجري مكتب التفتيش والتحقيق أيضا تحقيقات مع الأطراف الخارجية، بما يشمل البائعين والشركاء المتعاونين بناء على ادعاءات التدليس والفساد، ويمكن أن يحقق مكتب التفتيش والتحقيق أيضا في ادعاءات بوقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين للمستفيدين من البرنامج موجّهة ضد موظفي الشركاء المتعاونين.
- 52- ويدعم مكتب التفتيش والتحقيق التزام البرنامج بتعزيز بيئة عمل أخلاقية وأمنة وخالية من سوء المعاملة مع الحفاظ على سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء التدليس والفساد والانتقام والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وغير ذلك من أشكال السلوك المسيء. ويتضمن تطبيق نهج عدم التسامح إطلاقا في هذه المجالات التزاما من جانب المكتب بتقييم ادعاءات بخرق سياسات البرنامج والتحقيق في الادعاءات عندما يكون هناك ما يبررها، والتزاما من جانب الإدارة باتخاذ الإجراء المناسب عندما تثبت التحقيقات ارتكاب مخالفات. وترد تقارير تحقيقات مكتب التفتيش والتحقيق بشأن الادعاءات المثبتة بأدلة لعام 2020 في الجدول ثانيا-ألف من الملحق الثاني.
- 53- ويقوم فريق تلقي البلاغات في مكتب التحقيق والتفتيش باستعراض وتقييم جميع الشكاوى الواردة (كانت هناك 616 شكاوى في عام 2020). فمنذ عام 2020، يقوم فريق مخصص معني بسجلات الإبلاغ باستعراض الشكاوى الواردة للتأكد من إعادة توجيه تلك التي لا تقع ضمن اختصاص مكتب التحقيق والتفتيش إلى الإدارات أو الشركاء المعنيين، أو تقديم التوجيه والمشورة فيما يتعلق بمجموعة الخيارات المتاحة للموظفين بهدف حل الأمور مبكرا وبشكل فعال قدر الإمكان، والاتفاق مع مقدم الشكاوى على آليات الحل الأخرى التي قد تبدو أكثر فعالية. ويستعرض الفريق المعني بسجلات الإبلاغ أيضا الادعاءات ويجمع المزيد من الأدلة لاتخاذ قرار بشأن فتح تحقيق والأولوية الممنوحة لكل حالة محددة، فضلا عن تدابير الحماية حسب الاقتضاء. وبمجرد فتح التحقيق، يتم إسناده إلى أحد المحققين. وتكون نتيجة التحقيق إما تقرير تحقيق عندما تثبت الادعاءات بأدلة أو مذكرة إغلاق عندما تكون الادعاءات دون أساس أو لا يمكن إثباتها بما يتفق مع عبء الإثبات المطلوب، وهو "بما لا يدع مجالاً لشك معقول" بالنسبة للبرنامج.
- 54- ومن بين 616 شكاوى تتعلق بسوء السلوك والمخالفات وردت من خلال مختلف آليات الإبلاغ المتاحة في عام 2020، أسفرت 141 شكاوى في نهاية العام عن فتح تحقيق، اكتملت منها 36 شكاوى خلال العام، وتم إغلاق 137 شكاوى وإحالة 65 شكاوى إلى وكالات أو إدارات أخرى أو إلى شركاء خارجيين، وظلت 190 شكاوى في سجلات الإبلاغ و83 معلقة في انتظار استكمال التحقيقات من قبل هيئات التحقيق الخارجية التي أحيلت إليها.
- 55- وبحلول نهاية عام 2020، كان قد تم الانتهاء من البت في 201 شكاوى من أصل 368 شكاوى مُرَحَّلة من عام 2019 أو قبل ذلك، بما في ذلك 56 تحقيقا مكتملا و145 شكاوى تم إغلاقها أو إحالتها؛ ويجري التحقيق في 103 شكاوى وهناك 42 شكاوى معلقة و22 شكاوى لا تزال في مرحلة القبول.

زيادة عدد الشكاوى

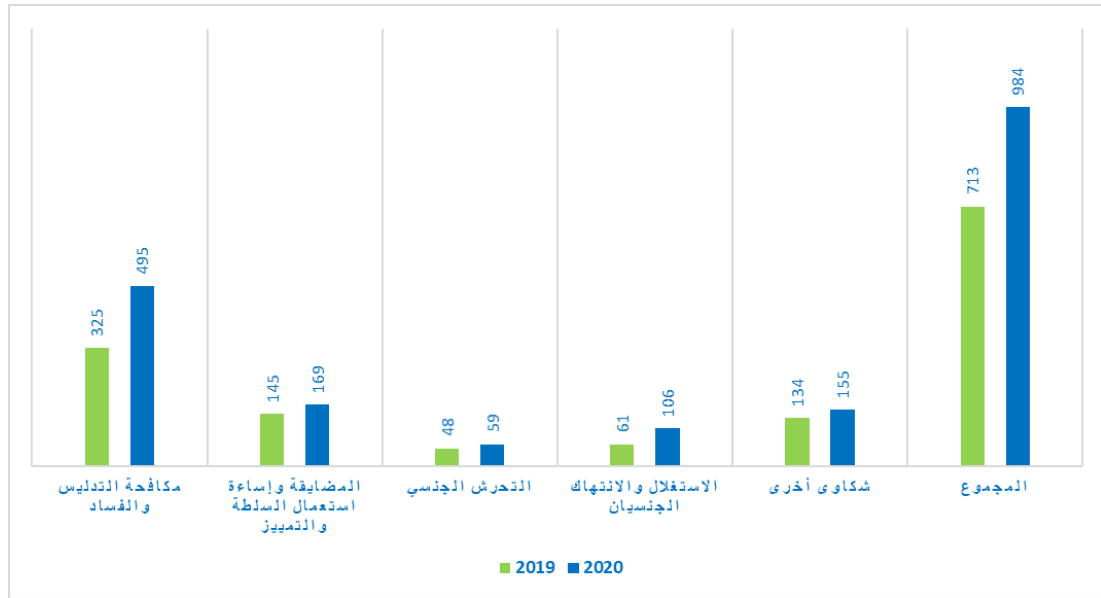
- 56- على الرغم من أن مكتب التفتيش والتحقيق شهد عددا كبيرا من شكاوى سوء السلوك والمخالفات المبلغ عنها في عام 2020، وهي زيادة عن عدد شكاوى عام 2019 البالغة 584 شكاوى، فإن النمو لم يكن سريعا مقارنة بعام 2018. غير أنه من السابق

لأوانه الخلوصل إلى ما إذا كان عدد الشكاوى قد وصل إلى مستوى ثابت. ويدير مكتب التفتيش والتحقيق نحو 200 تحقيق مفتوح في أي وقت من الأوقات ويتعلق نصفها بقضايا تدليس أو فساد.

الجدول 5: مقارنة حالة أنشطة التحقيق، 2018-2020				
2020	2019	2018	2017	
94	47	25	10	التحقيقات المعلقة والمرحلة من السنة السابقة
274	82	9	5	شكاوى السنة السابقة المرحلة إلى السنة الحالية
616	584	368	186	عدد الشكاوى التي استلمها مكتب المفتش العام في السنة الحالية
984	713	402	201	مجموع عدد الشكاوى المدارة خلال السنة
(100)	(61)	(68)	(22)	الشكاوى المحالة إلى وكالات أو إدارات أخرى أو إلى شركاء آخرين
(247)	(204)	(152)	(105)	شكاوى أغلقت بعد التقييم الأولي ولم تسفر عن فتح تحقيق رسمي، بما يشمل الشكاوى المكررة
(337)*	(274)	(82)	(9)	الشكاوى المتبقية في سجلات الإبلاغ في نهاية السنة
300	174	100	65	مجموع عدد التحقيقات
21	17	15	10	عدد وظائف المحققين المهنيين
14	10.2	6.7	6.5	عدد التحقيقات لكل محقق
توزيع عدد التحقيقات				
159	54	34	15	تحقيقات متصلة بشكاوى السنة السابقة
141	120	66	50	تحقيقات متصلة بشكاوى السنة الحالية
92	80	53	40	التحقيقات التي أنجزت خلال السنة الحالية
(208)	(94)	(47)	(25)	تحقيقات جارية في نهاية السنة

* تشمل الشكاوى المدرجة في سجلات الإبلاغ تلك التي خضعت للتقييم وأحيلت إلى هيئات تحقيق خارجية. ويرصد مكتب التفتيش والتحقيق هذه التحقيقات ويبلغ عن اكتمالها. وبالإضافة إلى ذلك، يعلق مكتب التفتيش والتحقيق الشكاوى أثناء جمع أدلة إضافية خلال عملية التقييم. وفي عام 2020، تم تعليق 125 من أصل 337 قضية مدرجة في سجلات الإبلاغ.

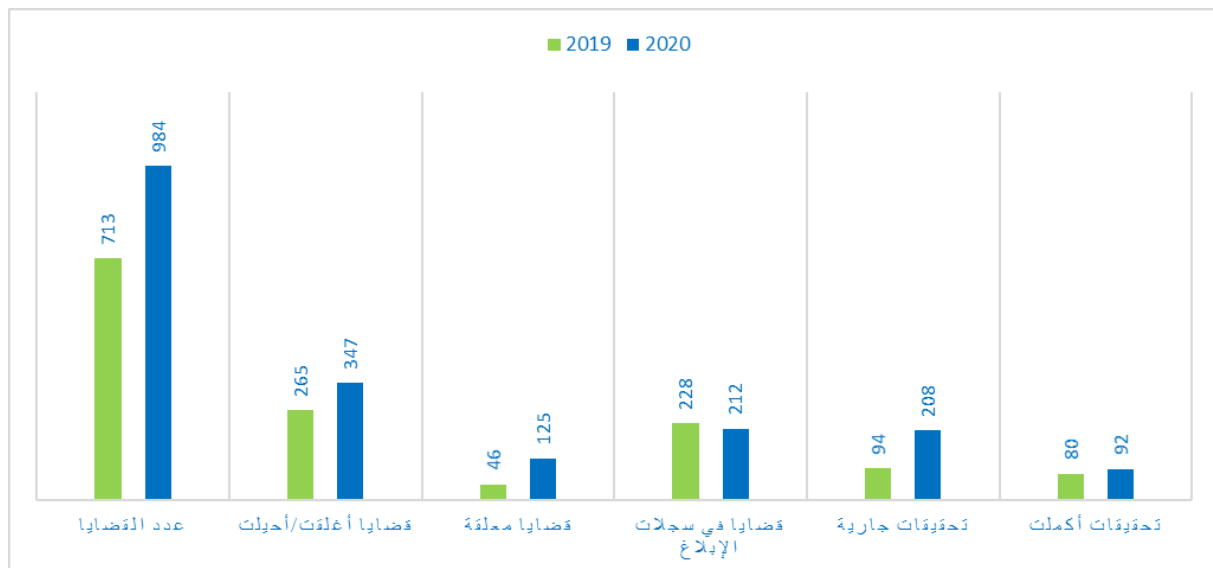
الشكل 6: الشكاوى المُدارة حسب نوع الفئة، 2019 و2020



57- ويشير الشكل 7 إلى الحالات المختلفة لعملية التحقيق:

- الشكاوى المغلقة أو المحالة هي المسائل التي أغلقت أثناء عملية التقييم أو أحيلت إلى وحدة وظيفية مناسبة لإدارتها أو تسويتها.
- المغلقة والمدرجة في سجلات الإبلاغ تشير إلى المسائل الخاضعة للتقييم.
- التحقيقات الجارية تشير إلى أنه جرى تقييم ادعاء، وقررت أنه هناك ما يبرر إجراء تحقيق، وأن هناك تحقياً جارياً. وتجدر الإشارة إلى أن الادعاءات التي تجرى تحقيقات بشأنها لا تكون بالضرورة مثبتة بأدلة.
- التحقيقات المكتملة تشير إلى أن الانتهاء من تحقيق ما من جميع النواحي.

الشكل 7: الشكاوى المُدارة، حسب المرحلة في عملية التحقيق، 2019 و2020



زيادة موظفي التحقيقات

58- أدى تزايد عدد الشكاوى المبلغ عنها على مر السنين إلى زيادة عدد التحقيقات لكل محقق، مما أثر على الإطار الزمني لإجراء التحقيقات في مكتب التفتيش والتحقيق واستكمالها. ووافقت إدارة البرنامج على زيادة ملحوظة في موارد التحقيق، ليكون مستوى عدد القضايا لكل محقق أكثر قابلية للإدارة، على الرغم من أنه لا يزال مرتفعا بعد أن زاد من 6.5 قضية في عام 2017 عندما بدأت الزيادة في الشكاوى إلى 14 في عام 2020. واكتمل ملاك موظفي المكتب الإقليمي لمكتب التفتيش والتحقيق في نيروبي وتأسس في عام 2020 وأصبح يعمل بكامل طاقته. ويوفر الخبراء الاستشاريون الذين يعملون بموجب عقود قصيرة المدة المرونة لتناول الزيادة في عدد التحقيقات، والتي يواصل مكتب التفتيش والتحقيق رصدها عن كثب. وفي حالة زيادة عدد التحقيقات لدى مكتب التفتيش والتحقيق، سيتعين أن ينظر البرنامج في تخصيص موارد إضافية، أو تمديد الأطر الزمنية أو تغيير العمليات من أجل تحويل بعض الشكاوى إلى دوائر أخرى.

عملية أقوى لتلقي الشكاوى وتحديد الأولويات

59- هناك نهج آخر لمعالجة العدد المتزايد من البلاغات وعمليات التحقيق وهو تعزيز عملية تلقي البلاغات، أي التقييم الأولي للدعوات الذي يؤدي إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيجري فتح تحقيق أم لا أو ستتم إحالة المسألة إلى كيانات مختصة أخرى. وتتضمن العملية أيضا تحديد أولويات القضايا من خلال تقييم مدى خطورتها وأهميتها النسبية. ويجري تقييم الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي والتحرش الجنسي وحالات التدليس الكبيرة (التي تزيد عن 100 000 دولار أمريكي) على أنها حرجية وتمنح الأولوية للتحقيق. وأنشئت وحدة معنية بالنظر في الشكاوى تضم خمسة خبراء استشاريين (سُحِّل ثلاث من هذه الوظائف إلى وظائف ثابتة في عام 2021) بهدف استكمال التقييمات الأولية في غضون ثلاثة أشهر كحد أقصى وتوثيق القرار الخاص باختيار القضايا وتحديد الأولويات بشكل أكثر فعالية. وفي عام 2020، أدارت الوحدة المعنية بالنظر في الشكاوى في مكتب التفتيش والتحقيق 890 شكوى، تم إغلاق أو إحالة أو تقييم 553 وأرتني أنها تستلزم التحقيق؛ وظلت 212 شكوى قيد التقييم، منها 125 معلقة في نهاية العام. وفي عام 2019، أدار مكتب التفتيش والتحقيق ما مجموعه 666 شكوى.

التحقيقات بالوكالة

60- مع وجود عدد كبير من القضايا، يؤدي تحديد أولوياتها إلى عدد كبير من القضايا ذات الأولوية المنخفضة، مما يؤثر على الإطار الزمني لعمل مكتب التفتيش والتحقيق على إنجازها. وقد أنشأ مكتب التفتيش والتحقيق عملية تحقيق بالوكالة يستعين بموجبها بموظفين ميدانيين تحت إشرافه لدعم التحقيقات ذات الأولوية المنخفضة نسبيا.

توثيق علاقات العمل مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين

61- دأب مكتب المفتش العام على العمل على زيادة التنسيق مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين منذ عام 2017 عندما أدخل مكتب المراجعة الداخلية عمليات العناية الواجبة للمنظمات غير الحكومية. وأقام مكتب التفتيش والتحقيق علاقات العمل هذه، وسعى في الحالات التي تبنت فيها موثوقية وفعالية وقدرة وظائف الرقابة للشركاء المتعاونين إلى الاعتماد على قدراتهم على التحقيق في ادعاءات سوء السلوك والمخالفات في إطار المشاريع الممولة من البرنامج. وقد تبنت فعالية هذا الجهد التعاوني، حيث أدى إلى استكمال 32 تحقيقا (جميعها تتعلق بموظفي الشركاء المتعاونين)، منها 21 تحقيقا ثبت فيها ادعاء سوء السلوك أو المخالفة وأسفر عن اتخاذ إجراءات تأديبية من جانب الشركاء المتعاونين. ويعتزم مكتب التفتيش والتحقيق مواصلة تطوير علاقات عمله مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين.

أثر كوفيد-19

62- تكيف مكتب التفتيش والتحقيق مع أثر كوفيد-19 في عام 2020، بما يتماشى مع جميع عمليات البرنامج الأخرى. وكان استخدام مكتب التفتيش والتحقيق للعمل الميداني والعمل عن بُعد بشكل روتيني لإجراء التحقيقات يعني أن لديه خبرة في العمل عن بُعد وتكيف بسرعة وكفاءة لإجراء التحقيقات عن بُعد. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التحقيقات عن بُعد تعني تمديد الأطر الزمنية للتحقيقات نتيجة اعتمادها على نقل الأدلة من الميدان وإجراء المقابلات عن بُعد وعوامل مماثلة.

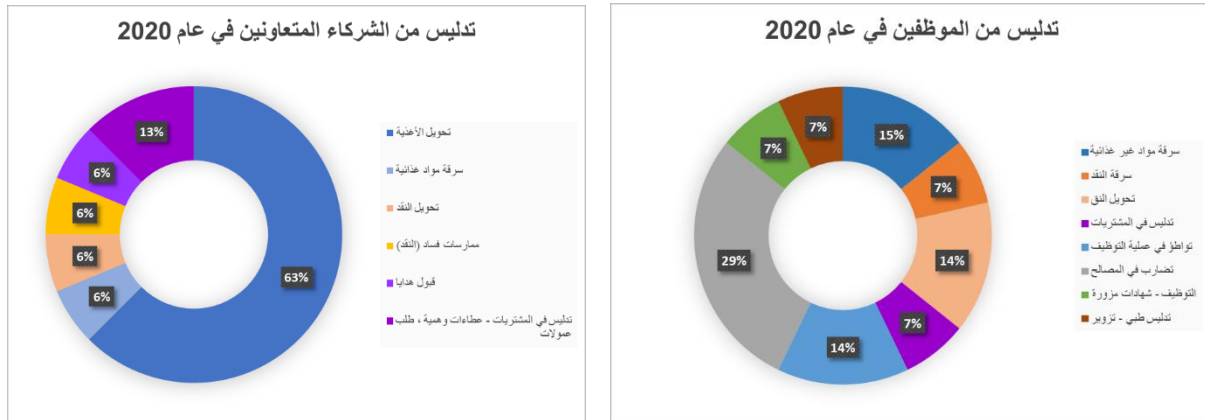
63- وفي عام 2020، أنهى مكتب التفتيش والتحقيق عملية شراء بدأها في عام 2019 للحصول على خدمات شركاء الدعم في مجال التحقيق، مثل مجموعات التحقيق المتخصصة الخارجية. ومكّن ذلك مكتب التفتيش والتحقيق من إجراء تحقيقات ميدانية في المناطق التي مُنع فيها السفر بسبب كوفيد-19 أو الوضع الأمني، وجمع الأدلة التي لم يكن من الممكن الحصول عليها بطريقة أخرى.

64- وقد دفعت جائحة كوفيد-19 أيضا مكتب التفتيش والتحقيق إلى العمل بشكل أوثق مع خدمات التحقيق الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد ساعد مكتب التفتيش والتحقيق خدمات التحقيق التابعة للأمم المتحدة في إجراء تحقيقاتها ودعاها إلى المساعدة في تحقيقاته في الحالات التي أدت فيها جائحة كوفيد-19 أو عوامل أخرى إلى تعذر الوصول إلى الميدان. ومكّن تعزيز التواصل والتعاون بين الوكالات مكتب التفتيش والتحقيق من استكمال تحقيقات معقدة وحرّة بنجاح في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

التحقيق في حالات التديس

65- أكمل مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2020 ما مجموعه 45 تحقيقا في ادعاءات بالتديس أو تضارب المصالح التي تنطوي على تديس، وثبت 26 تحقيقا منها بالأدلة، بما في ذلك تسعة تتعلق بموظفي البرنامج.

الشكل 8: توزيع حالات التديس، 2020



66- وإذا تبين أن موظفي البرنامج قد انتهكوا سياسات البرنامج، بما في ذلك سياسة مكافحة التديس والفساد، تُقدّم تقارير التحقيقات ذات الصلة إلى شعبة الموارد البشرية للنظر فيها وإحالتها إلى الإدارة مشفوعة بتوصية باتخاذ إجراءات تأديبية إذا لزم الأمر. وحيثما تفيد ادعاءات التديس بتورط موظفي بائعي البرنامج أو شركائه المتعاونين، تحال القضايا إلى وحدات التحقيق في تلك الكيانات ويتابعها مكتب التفتيش والتحقيق حتى اكتمال التحقيق. وفي ظل ظروف معينة، يمكن أن يكمل مكتب التفتيش والتحقيق التحقيق إذا لم يكن لدى الطرف الخارجي القدرة على أداء العمل اللازم.

67- وإذا زُعم أن أحد البائعين أو الشركاء المتعاونين للبرنامج قد ارتكب تديسا ضد البرنامج، يجري مكتب التفتيش والتحقيق نفسه التحقيق، ويُحيل التقارير التي تثبت التديس إلى لجنة عقوبات البائعين في البرنامج للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

68- وتعتبر الخسائر المثبتة عندما تدعمها أدلة تم جمعها أثناء التحقيق. وتعكس الخسائر المثبتة التحقيقات المكتملة، وبالتالي قد لا تعكس إجمالي خسائر البرنامج المنسوبة إلى التديس. وفي عام 2020، استرد البرنامج مبلغ 100 906 دولارا أمريكية من الخسائر المثبتة التي بلغت في مجموعها 133 491 دولارا أمريكية.

69- وتمثل الخسائر المفترضة تقديرات تم الإبلاغ عنها في ادعاء أو كُشفت في سياق سير أعمال التحقيق ولكن لم يكتمل التحقيق بشأنها بعد. وترد تفاصيل عن الخسائر المفترضة في الجدول 6 وذلك لأغراض العلم ومن الممكن أن تتغير.

تدليس – مفترض (مقدر)		تدليس – مثبت بأدلة		قضايا التدليس والفساد حسب النوع
%	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	
99	5 696 141	8	10 241	أنشطة تدليس – موظفو البرنامج
0	0	0	0	أنشطة تدليس – البائعون
1	33 465	0	0	أنشطة تدليس – الشركاء المتعاونون والمنظمات غير الحكومية
0	0	16	20 834	سرقة الأغذية/التحويلات القائمة على النقد أو تحويل مسارها – موظفو البرنامج
0	0	0	0	سرقة الأغذية/التحويلات القائمة على النقد أو تحويل مسارها – البائعون
0	0	76	102 415	سرقة الأغذية/التحويلات القائمة على النقد أو تحويل مسارها – الشركاء المتعاونون والمنظمات غير الحكومية
100	5 729 606	100	133 491	المجموع

المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز

70- في عام 2020، أكمل مكتب التفتيش والتحقيق 13 تحقيقاً بشأن تحرش جنسي تنطوي على موظفي البرنامج. وتم إثبات ثمانية من هذه التحقيقات بأدلة. وبحلول نهاية العام، كان لدى مكتب التحقيق والتفتيش 14 تحقيقاً جارياً بشأن التحرش الجنسي. وهناك أشكال لفظية وجسدية من التحرش الجنسي على حد سواء ولم يشتمل أي من التحقيقات التحرش الجنسي المثبت والمبلغ عنه في عام 2020 على تحرش جنسي جسدي يندرج في عداد العنف الجنسي.

71- وأنجزت تسعة تحقيقات بشأن السلوك المسيء في عام 2020، وتم إثبات الادعاءات في حالة منها ضد أحد موظفي البرنامج. وفي نهاية عام 2020، كان لدى مكتب التحقيق والتفتيش 29 تحقيقاً جارياً بشأن السلوك المسيء.

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

72- يتعين على جميع موظفي البرنامج إبلاغ مكتب التحقيق والتفتيش بأي ادعاءات للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد أكمل مكتب التفتيش والتحقيق 17 تحقيقاً في مثل هذه الادعاءات في عام 2020، حيث كانت أربعة منها مثبتة بأدلة، جميعها ضد موظفي الشركاء المتعاونين. وفي نهاية عام 2020، كان هناك 16 ادعاء بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا يزال قيد التقييم، وتم تعليق 19 وإغلاق أو إحالة 36.

73- ويتعين على جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تقديم تقارير مغفلة المصدر بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الأمين العام للأمم المتحدة عندما تتوفر معلومات كافية لتحديد أي فعل محتمل من أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتم الإبلاغ عن هذه الادعاءات علناً في الموقع: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/ar/content/data-allegations-un-system-wide>. ولم تستوف جميع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الواردة في عام 2020 إلى مكتب التفتيش والتحقيق المتطلبات اللازمة لإبلاغ الأمين العام بها.

التفتيشات

74- تعتبر التفتيشات تحريات يمكن إجراؤها في مجالات المخاطر المتصورة، خارج نطاق خطة عمل الضمان السنوية أو في غياب ادعاء محدد. والغرض من التفتيش هو اكتشاف الحقائق التي تشير، في حال ثبوتها، إلى احتمال حدوث مخالفة أو سوء سلوك يستلزم التحقيق.

75- وأكمل مكتب التفتيش والتحقيق عملية تفتيش واحدة في عام 2019، ركزت على المخاطر المرتبطة بتوزيع الأغذية وشراء الأغذية المحلية في اليمن. وصدر تقرير التفتيش في عام 2020.

الملحق الأول

ألف: تقارير المراجعة والتصنيفات*			
التصنيف	الرقم المرجعي للتقرير	مهمة المراجعة	
غير مصنف	AR/20/10	مراجعة متابعة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها من المراجعة الداخلية لعام 2019 لعمليات البرنامج في ليبيريا	1
مرض جزئيا - بحاجة إلى تحسين كبير	AR/20/11	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ميانمار	2
مرض جزئيا - بحاجة إلى تحسين كبير	AR/20/12	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية	3
مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين	AR/20/13	المراجعة الداخلية لوسائل التواصل الاجتماعي	4
مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين	AR/20/14	المراجعة الداخلية لوظيفة التأمين غير الطبي في البرنامج	5
غير مصنف	AR/20/15	مراجعة متابعة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها من المراجعة الداخلية لعام 2018 لإدارة الأصول في البرنامج	6
مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين	AR/20/16	المراجعة الداخلية لإدارة مساهمات البرنامج	7
غير مصنف	AR/21/01	تقرير موحد عن النتائج المستخلصة من استعراضات الضمان في الوقت الفعلي لكوفيد-19	8
مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين	AR/21/02	المراجعة الداخلية لوظائف نظام دعم تنفيذ اللوجستيات وضوابط الاستخدام	9
مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين	AR/21/03	المراجعة الداخلية لإدارة استمرارية الأعمال	10
مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين	AR/21/04	المراجعة الداخلية للمكتب الإقليمي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11
مرض جزئيا - بحاجة إلى بعض التحسين	AR/21/05	المراجعة الداخلية لمستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية	12
مرض جزئيا - بحاجة إلى تحسين كبير	AR/21/06	المراجعة الداخلية لمنصة سكوب	13

* أنجز العمل بأكمله في عام 2020، غير أن التقارير بشأن المهام التي بدأت في وقت متأخر من عام 2020 قد تصدر في عام 2021. ويمكن الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومواعيد إصدار كل منها على العنوان التالي: <https://www.wfp.org/audit-inspection-reports>.

باء: مجالات الضمان الاستشاري			
تاريخ الإصدار الفعلي/المتوقع	الرقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير	
يوليو/تموز 2020	AA/20/03	1 تقرير استشاري عن رسم خرائط بيانات المستفيدين	
يوليو/تموز 2020	AA/20/04	2 تقرير استشاري عن الإقبال المالي الشهري وإعداد التقارير	
يناير/كانون الثاني 2021	AA/21/01	3 تقرير استشاري عن الأمن السيبراني في البرنامج	
الأعمال الاستشارية المخصصة الأخرى المشار إليها في الرأي			
يوليو/تموز 2020	لا ينطبق	4 العمل الاستشاري بشأن ترتيبات التحويلات المالية بالهواتف المتنقلة في المكتب القطري للصومال	
يناير/كانون الثاني 2021	لا ينطبق	5 استعراض محدود النطاق للضوابط الداخلية لعملية التسليم في المكتب القطري في الصومال	
يونيو/حزيران 2020	لا ينطبق	6 رؤى موحدة بشأن خط الدفاع الثاني للبرنامج	
يونيو/حزيران إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2020	لا ينطبق	7 إلى 16 ملاحظات ضمان في الوقت الفعلي بشأن كوفيد-19	

جيم: تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة			
تاريخ الإصدار	الرقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير	
مايو/أيار 2020	PIR/20/01	1 استعراض استباقي للنزاهة لبرامج التغذية المدرسية في البرنامج	
يوليو/تموز 2020	PIR/20/02	2 خطة التدليس في التحويلات القائمة على النقد وتحليل الفجوات	

الملحق الثاني

ثانياً. ألف: تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة بأدلة			
الرقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار	
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ			
I 63/19-A	1	ممارسة تدليس – موظفون (تحقيق بالوكالة)	مايو/أيار 2020
I 63/19-B	2	ممارسة تدليس وتضارب المصالح – موظفون	مايو/أيار 2020
I 174/20	3	ممارسات فساد – مثبته بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2020
I 180/20	4	تحرش جنسي – مثبت بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2020
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا			
I 23/19	5	تحرش جنسي – موظفون	يناير/كانون الثاني 2020
I 56/19	6	مضايقات وتحرش جنسي – موظفون	أبريل/نيسان 2020
I 114/19	7	مضايقات وتحرش جنسي – موظفون	أبريل/نيسان 2020
I 27/19	8	تقديم بيانات كاذبة وشهادات مزورة – موظفون	مايو/أيار 2020
I 62/19	9	مضايقات – موظفون	أكتوبر/تشرين الأول 2020
المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا			
I 55/18	10	تحرش جنسي – موظفون	يناير/كانون الثاني 2020
I 71/18	11	تحرش جنسي – موظفون	يناير/كانون الثاني 2020
I 64/18	12	اختلاس أموال البرنامج – موظفون	ديسمبر/كانون الأول 2020
المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي			
I 56/20	13	استغلال وانتهاك جنسيان – مثبته بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	مارس/آذار 2020
I 111/19	14	مضايقات وتحرش جنسي – موظفون	يونيو/حزيران 2020
I 193/20	15	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبته بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2020
I 58/18	16	ادعاءات بتضارب المصالح، وإساءة استعمال موارد البرنامج، وإساءة استعمال السلطة، وعدم التماس موافقة على القيام بنشاط خارجي – موظفون	ديسمبر/كانون الأول 2020
I 203/20	17	ممارسة تدليس – مثبته بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2020
I 117/19	18	تضارب مصالح – موظفون	ديسمبر/كانون الأول 2020
المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا			
I 41/19	19	تحرش جنسي – موظفون	فبراير/شباط 2020
I 57/19-A	20	سرقة مواد غير غذائية – موظفون	مارس/آذار 2020
I 57/19-B	21	سرقة مواد غير غذائية – موظفون	مارس/آذار 2020
I 89/20	22	استغلال وانتهاك جنسيان – مثبته بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	مايو/أيار 2020
I 97/20	23	ممارسة تدليس – مثبته بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	يونيو/حزيران 2020
I 117/20	24	سرقة مواد غير غذائية – مثبته بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	يوليو/تموز 2020
I 49/19	25	ممارسة تدليس – موظفون	أغسطس/آب 2020
I 111/20	26	سرقة نقد – موظفون (تحقيق بالوكالة)	أكتوبر/تشرين الأول 2020
I 75/20	27	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبته بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	أكتوبر/تشرين الأول 2020

ثانياً-الف: تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة بأدلة			
رقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار	
28	I 80/20	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	أكتوبر/تشرين الأول 2020
29	I 172/20	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2020
30	I 173/20	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2020
31	I 176/20	ممارسات فساد – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2020
32	I 179/20	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2020
33	I 198/20	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2020
34	I 199/20	استغلال وانتهاك جنسيان – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2020
35	I 201/20	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2020
36	I 202/20	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2020
37	I 01/20	تواطؤ في عملية التوظيف – موظفون	ديسمبر/كانون الأول 2020
38	I 21/19	تواطؤ في عملية التوظيف وتضارب المصالح – موظفون	ديسمبر/كانون الأول 2020
39	I 204/20	تحويل الأغذية عن مسارها – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2020
40	2020-190	ممارسات تدليس – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2020
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي			
41	I 64/19	ممارسة تدليس – موظفون	يناير/كانون الثاني 2020
42	I 112/20	استغلال وانتهاك جنسيان – مثبتة بأدلة من شريك متعاون – موظفون لدى شريك متعاون	يوليو/تموز 2020
43	I 97/19	ممارسة تدليس – موظفون (تحقيق بالوكالة)	يوليو/تموز 2020

باء: مذكرات أخرى من مكتب التفتيش والتحقيق			
رقم التقرير	عنوان المذكرة	تاريخ الإصدار	
1	I 26/19	رسالة بشأن الآثار الإدارية (المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي)	يونيو/حزيران 2020
2	I 29/20	الانتقام من المبلغ عن المخالفات – موظفو البرنامج غير مثبت بأدلة – إخطار إلى مكتب الأخلاقيات (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	سبتمبر/أيلول 2020
3	I 62/19	مذكرة إحاطة من الإدارة إلى مكتب قطري (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	نوفمبر/تشرين الثاني 2020
4	I 52/18 و I 10/20	مذكرة إحاطة من الإدارة (المقر)	ديسمبر/كانون الأول 2020